مقدمة البرنامج التدريبي:

إن إعداد السياسات واللوائح وصياغتها وتقييمها ومراجعتها وتطويرها يمثل عنصرًا جوهريًا في تعزيز فعالية المؤسسات ورفع كفاءتها التنظيمية. ويُعد بناء سياسات واضحة وفعالة أداة استراتيجية لضمان الامتثال، وتحقيق أهداف المؤسسة، وتعزيز قدرتها على التفاعل مع التغيرات التنظيمية والتشريعية والاقتصادية.

تهدف هذه الدورة إلى إكساب المشاركين منظومة معرفية ومهارية متكاملة تتناول كافة مراحل إدارة السياسات المؤسسية بدءًا من التخطيط والصياغة، مرورًا بالتقييم والتحليل، وانتهاءً بالمراجعة المستمرة والتطوير والتحسين. كما تتناول الدورة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسياسات، ومدى تأثيرها على القطاعات الحيوية كالتأمين والخدمات الاجتماعية.

بحلول نهاية هذا البرنامج، سيكون لدى المشاركين القدرة على بناء سياسات تنظيمية فعالة، وفهم أسس صياغتها وطرق تحليلها، وقياس أثرها على أصحاب المصلحة والمجتمع، ما يمكنهم من دعم مؤسساتهم في تحقيق حوكمة فعّالة ومستدامة.

الفئات المستهدفة:

تم تصميم هذا البرنامج ليناسب مجموعة من المهنيين والقيادات في مختلف المؤسسات والقطاعات، ومن أبرزهم:

محللو السياسات ومديرو وحدات السياسات.

مسؤولو الامتثال والحوكمة المؤسسية.

المتخصصون في الشؤون القانونية والتنظيمية.

الموظفون الحكوميون المعنيون بالتشريعات واللوائح.

مدراء المخاطر في المؤسسات المالية والتنظيمية.

المستشارون والمخططون الاستراتيجيون.

الأكاديميون والباحثون في مجالات السياسات العامة.

المهنيون الساعون لتعزيز مسيرتهم المهنية في مجالات السياسة والإدارة.

الأهداف التدريبية:

بنهاية الدورة، سيكون المشاركون قادرين على:

استيعاب أهمية تطوير السياسات واللوائح في المؤسسات وأثرها على القطاعات المختلفة، خاصة التأمين والخدمات الاجتماعية.

الإلمام بالمنهجيات المعتمدة وأفضل الممارسات في صياغة السياسات وإعداد الوثائق التنظيمية.

تحديد أصحاب المصلحة الأساسيين ودورهم في دورة حياة السياسة.

تحليل البيئة التنظيمية والتشريعية وتأثيرها على صياغة وتطوير السياسات.

استخدام تقنيات فعالة في كتابة السياسات بشكل واضح وموجز وشامل.

تحديد نطاق السياسة وأهدافها ومجال تطبيقها بما يتماشى مع الأهداف المؤسسية.

إدماج الجوانب القانونية والتنظيمية لضمان قابلية السياسات للتطبيق والتنفيذ.

تطبيق أدوات تقييم السياسات وقياس فعاليتها بناءً على مؤشرات أداء دقيقة.

تنفيذ مراجعات دورية لتقييم مدى كفاءة وملاءمة السياسات واقتراح التحسينات.

تحليل البيانات والمعلومات لدعم قرارات تطوير السياسة بناءً على الأدلة.

معالجة التحديات والمعوقات التي تواجه عملية التقييم والمراجعة.

التعرف على الثغرات في السياسات الحالية وصياغة استراتيجيات لسدها.

تعزيز عمليات إشراك أصحاب المصلحة في صياغة ومراجعة السياسات.

فهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسياسات وتحليل آثارها على الفئات المختلفة.

تطوير آليات واستراتيجيات تقلل من الأثر السلبي للسياسات وتزيد من نتائجها الإيجابية.

مواكبة الاتجاهات الحديثة والتطورات في السياسات العامة ضمن القطاعات ذات الصلة.

الكفاءات المستهدفة:

سيتمكن المشاركون من تطوير الكفاءات التالية من خلال البرنامج:

التمكّن من مبادئ تطوير وصياغة السياسات المؤسسية.

القدرة على كتابة وثائق السياسات واللوائح التنظيمية بشكل احترافي.

امتلاك أدوات تقييم السياسات وإجراء مراجعات شاملة.

تطوير السياسات وتحسينها وفقًا لاحتياجات المؤسسة والمجتمع.

تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي للسياسات في مختلف القطاعات.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: مدخل إلى تطوير السياسات وصياغتها

أهمية تطوير السياسات في دعم الأداء المؤسسي والامتثال التنظيمي.

نظرة شاملة على منهجيات صياغة السياسات وفقًا للممارسات العالمية.

تحديد أصحاب المصلحة المعنيين بأثر السياسات وتوضيح أدوارهم ومسؤولياتهم.

دراسة البيئة التنظيمية والتشريعية وتأثيرها على مراحل تطوير السياسات.

الوحدة الثانية: كتابة السياسات والتعبير عنها بوضوح

تطبيق تقنيات وأساليب فعّالة في صياغة سياسات وأنظمة ولوائح تنظيمية مفهومة.

تحديد الأهداف الرئيسية للسياسة وتوضيح نطاقها ومجال التطبيق.

تنظيم هيكل السياسات لتحقيق الاتساق والوضوح والشفافية.

إدماج الجوانب القانونية ومتطلبات الامتثال لضمان سلامة التنفيذ.

الوحدة الثالثة: تقييم السياسات ومراجعتها بفعالية

منهجيات تقييم فاعلية السياسات وقياس أثرها المباشر وغير المباشر.

إجراء مراجعات تحليلية دورية لتحديد نقاط القوة والضعف في السياسات القائمة.

جمع البيانات وتحليلها باستخدام أدوات كمية ونوعية لدعم اتخاذ القرار.

مواجهة التحديات التنظيمية والإدارية التي تظهر خلال عمليات المراجعة والتقييم.

الوحدة الرابعة: تطوير السياسات وتعزيزها في المؤسسات

رسم استراتيجيات واضحة لتحديد الثغرات في السياسات الحالية.

وضع خطط تطويرية تعزز من كفاءة السياسات وتواكب المتغيرات.

إشراك الأطراف ذات العلاقة بفعالية في عمليات صياغة ومراجعة السياسات.

دمج الملاحظات المستخلصة من الممارسة والتقييم في النسخ الجديدة من السياسات.

الاستفادة من الاتجاهات والتجارب العالمية لتعزيز مرونة السياسات المؤسسية.

الوحدة الخامسة: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات واللوائح

دراسة الأبعاد الاقتصادية للسياسات على المؤسسات والقطاعات مثل التأمين.

تحليل الآثار الاجتماعية للسياسات، لا سيما في العدالة والإنصاف المجتمعي.

تقييم تأثير السياسات على الفئات الهشة والمجتمعات المعرضة للخطر.

تطوير استراتيجيات لتقليل الآثار السلبية وتعزيز المخرجات الإيجابية للسياسات.

الخاتمة والتوصيات:

تُعد دورة "إعداد وصياغة وتقييم ومراجعة وتطوير السياسات واللوائح" ركيزة أساسية لأي مؤسسة تسعى لتحقيق التميز المؤسسي والحَوْكمة الفعالة. حيث تمكّن هذه الدورة المشاركين من امتلاك أدوات استراتيجية لصياغة سياسات قادرة على التفاعل مع التغيرات ومواجهة التحديات التنظيمية والاقتصادية.

ينصح المشاركون بتطبيق ما تم اكتسابه من معرفة ومهارات ضمن بيئة العمل، مع الحرص على إجراء مراجعات دورية للسياسات المؤسسية، وتحديثها بما يواكب المستجدات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان إشراك كافة أصحاب المصلحة في عمليات التخطيط والتنفيذ لتحقيق التأثير المستدام.